أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية

د. محمود البكري (*)

مدخل :

إن الباحث أو المحلل في أي مجال من مجالات العلوم لا بد أن يختار بين أمرين غريبين عسيرين : إما أن يميل الى التجريد وبالتالي يدرك الأقل والأقل عن الأكثر والأكثر وإما أن يميل الى التخصص وإيراد التفاصيل وبالتالي يدرك الأكثر والأكثر عن الأقل والأقل[1] .

إن أي موضوع لا تتم دراسته بشكل معقول إلا من خلال منظور معين ، وان اختلاف المنظورات هو العلة أو السبب الأساسي في اختلاف النتائج ، فكم من باحث انطلق من نفس المعطيات أو الحقائق التي انطلق منها باحث آخر ، ولكنه توصل الى نتائج مغايرة تماماً للنتائج التي توصل اليها ذلك الباحث . وليس السبب في ذلك هو أن أحدهما أكثر إلماماً بالتسلسل المنطقي من المقدمات الى النتائج والآخر يجهل ذلك تماماً ، وإنما السبب هو اختلاف منظور كل منهما عن الآخر . فالمنظور ما هو إلا مقدمات غير مذكورة أو غير محددة أو افتراضات سلم بها جدلاً ولم تخضع للتجربة والنقاش والتدقيق ، ولذا فهو حجر على إحدى مستويات التعميم سواء كان ذلك عن وعي وإدراك أو دون وعي بذلك .

لقد تصور أفلاطون في جمهوريته الفاضلة أن الحاكم الفيلسوف شخص ينأى عن سفاسف الأمور الدنيوية ويتطلع الى معرفة الحقيقة الخالصة المجردة ، وما مغزى قصة الكهف التي أوردها إلا أن المعرفة الحقيقية الكاملة هي تجريد في الأساس وأن الشخص الذي يصل اليها لا يرغب أن يعود الى الوراء ليتعامل مع عامة الناس أو يسوسهم في أمورهم الدنيوية ، بل يفضل أن ينزوي في خلوته ويتصوف ، بعيداً عن مشاكل الخلق والعالمين .

ولكن أفلاطون فشل في تطبيق جمهوريته الفاضلة وفشل معه ايضاً « الفيلسوف الحاكم »

---

* الاستاذ بكلية التربية في جامعة الامارات العربية المتحدة

٣٠ ـ كانت المرأة الكويتية كذلك في مجتمع ما قبل النفط ، حيث كانت تسهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها الصغير (أنظر في ذلك دراسة عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : واقع المرأة الخليجية للدكتور محمد الرميحي ، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، ١٩٧٧ ، ص ٥) .

٣١ ـ وزارة التخطيط (الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ ، ص ٩٩ .

٣٢ ـ الموسى ، علي : السكان وقوة العمل والهجرة في دولة الكويت ، بحث مقدم لاجتماع خبراء السكان والعمالة والهجرة في دول منطقة الخليج العربي ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

٣٣ ـ عبد الرحمن ، سعد : دراسة أوضاع واتجاهات المرأة الكويتية ، جمعية النهضة العربية النسائية ، الكويت ، ص ١٩ .

٣٤ ـ الدكتور مارجريت فن هي أستاذة مساعدة لقسم الإدارة والتنظيم بجامعة واشنطن ، وقد أوردت هذا الحديث ضمن خطاب لها في الاجتماع السنوي التاسع لجمعية مديري البحوث في لاس فيجاس ، نيفادا ، ٧ أكتوبر ١٩٧٥ .

٣٥ - Fenn, Margret; «Female Dimension: Barriers to Effective Utilization of women in the World of Work, «**Journal of the Society of Research Administrators,** Winter 1976, pp. 19 - 25.

٣٦ - «exertion of strength of faculties to accomplish something for wages.»

٣٧ - Schein, Virginia; The Relationship Between Sex Role Stereotypes and Requisite Management Characteristics, **Journal of Applied Psychology** 57 (1973), pp. 95 - 100.

٣٨ - Bowman , G.W. (and others); Are Women Executives People? **Harvard Business Review** 43 (1965), pp.14 - 16.

٣٩ - Bass, B.M. (and others); Male Managers' Attitudes Toward Working Women, **American Behavioral Scientist 15,** (1971), pp.77 - 83.

٤٠ - Stead, Bette Ann; Women in Management, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, N.J., (1978), p.2.

٤١ - Anastasi, A; **Differential Psychology,** 3rd ed., Macmillan and Co., New York, 1958.

٤٢ ـ عبد الخالق ، ناصف (وآخرين) : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل (مرجع سابق) ص ٢١ .

٤٣ - Stead, Bette Ann; Women in Management, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1978, p.4.

٤٤ - Parlee, Mary Brown; The Premenstrual Syndrome, **Psychological Bulletin** 80, 1973, pp. 454 - 65.

كنظرية في البحث والسياسة ، وكنظرية سيكولوجية تفترض وجود فجوة كبيرة بين العلم (البحث) والمجتمع (السياسة). وتوسعت هذه الفجوة لتشمل السياسة من جهة والعلم والدين والأخلاق من جهة أخرى وذلك في « أمير » ميكافللي الذي صار قبلة الساسة ومتخذي القرارات . ولكن المحاولات تبذل اليوم لردم هذه الهوة السحيقة واحداث التجانس والتزاوج المطلوب بين البحث والسياسة وبين النظري والعملي وبين المنشود والواقعي . فهل للسياسات والقرارات التربوية علاقة بنتائج البحوث ؟ وما هو أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ؟ هذا ما سنتناوله بالعرض والتحليل في هذا البحث .

ان حصيلة البحث العلمي اليوم تعج بالكثير من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث نفسه : أهدافه ، مستوياته ، أنواعه ، طرقه . . . الخ وتعددت المنظورات في هذه الدراسات ، فمنها ما تنظر الى البحث العلمي على أنه جهد كمي وفني معقد ومنها ما تراه كنشاط كيفي بسيط ، ومنها ما تعالجه في اطار نظرية فلسفية للمعرفة أو السياسة أو الأخلاق ، ومنها ما تتعامل معه من خلال أطر إحصائية ورياضية أو ضمن عمليات مبرمجة للآلة الحاسبة أو الكمبيوتر ، ومنها ما تنظر اليه كعملية أهداف وسياسات في المقام الأول .

وبالرغم من هذا الزّخم الهائل في حصيلة البحث العلمي الا أن قليلاً جداً من البحوث حاول أن يسبر غور العلاقة بين البحث من جهة والحقول العلمية المختلفة من جهة ، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت بعض البحوث تتطرق الى تلك العلاقة وخاصة بين البحث العلمي من جهة ورسم السياسات واتخاذ القرارات من جهة أخرى . وفي العالم الغربي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، بدأت تنهال الأسئلة حول جدوى البحوث وخاصة بحوث التقييم (Evaluation Research) [٢] بالنسبة لراسمي السياسات والمدراء التنفيذيين في المجالات الاجتماعية وخاصة في المشاريع التعليمية ومشاريع الخدمات . وفي هذا البحث سنحاول أن نبين في شيء من التفصيل بعض هذه المفاهيم ونوضّح العلاقة بين البحث العلمي كمتغير مستقل (Independent Variable) وصنع القرارات ورسم السياسات كمتغيرات تابعة (Dependent Variables) .

المشكلة :

لقد توصلت بعض الدراسات الحديثة في بحوث السياسات (Policy Research) وبحوث التقييم الى النتيجة القائلة بأن البحوث لم تترك أثراً يذكر على رسم السياسات وصنع القرارات ، بل وربما كان أثرها سلبياً على الإطلاق . وقد أشار أصحاب هذه الدراسات الى عدم افادة راسمي السياسات من نتائج تلك البحوث مستشهدين بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لنتائج البحوث في مجالات البرامج الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم وبالذات فيما عرف باسم برامج التعليم التعويضي (Compersatory Eductien) مثل برنامج « هيدستارت » rfhgvtl lk -k kjhwp fo,z (Followthrough) r,g,zv, (Headstart) .

hgjeddl -plyj ygx -k jgm hgfvhlp gl joee hCzhv hglvp,n lkuh «b -k hcl,hg hsjlvj jtë ygduh¨;k j,er ٢

الطريقة (Method)

لا نريد في هذا البحث أن نفتح جبهة أخرى في مثل هذا الصراع ، أو نصدر حكماً قاطعاً بالنسبة للاتجاهات المتصارعة في هذا الموضوع إذ أن هناك من يقفون موقفاً رافضاً لهذا الاتهام ، ولكننا نحاول أن نضع المشكلة نفسها في منظورها الصحيح قبل إطلاق الحكم لها أو عليها ، وبمعنى آخر فإن هذا البحث يحاول أن يوضح نموذج الاستخدام المعرفي(Knowledge Utilization) أو المعنى الذي يفترضه الحكم القائل بأن أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ضئيل جداً أو سلبي على العموم .

لذا سنحاول أن نستقصي المتغيرات المعنية في هذا الموضوع ، المستقل منها والتابع على السواء ، ونستنطق متضمناتها على صعيد المعرفة والاستخدام .

تعريفات أساسية :

وقبل الخوض في موضوع البحث لا بد من وضع تعريفات محددة للعناصر الرئيسية التي تكون موضوع البحث وهي :

١) البحوث .

٢) رسم السياسات .

٣) صنع القرارات .

البحوث :

البحث في اللغة هو بذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به[٢] ولما كانت مواضيع البحوث كثيرة ومتعددة استوجب ذلك كثرة وتعدد أنواع البحوث ، فهناك بحوث العلوم الاجتماعية وبحوث العلوم الطبيعية والبحوث التجريدية والبحوث التطبيقية . أما لفظة « بحوث » في هذه الدراسة سوف تعني أساساً البحوث الاجتماعية وعلى الأخص ذلك النوع الذي يتناول المتضمنات السياسية لأي مشكلة من المشاكل الاجتماعية مثل بحوث التقييم وبحوث السياسات .

رسم السياسات :

السياسة هنا ليست مرادفة للحكم وإنما هي مجموعة الأهداف والوسائل الممكنة من

تحقيقها ، فهي تحديد للاطار الذي من خلاله تتم الممارسات والأفعال في أي مجال من المجالات ، فهناك سياسات تربوية وصناعية وبترولية وسياسات للعلوم والثقافة وللبحوث نفسها . وقد تعددت الدراسات في رسم السياسات حتى ظهرت فروع جديدة من العلوم تعرف أحياناً بالسياسات العامة Public Policies وأحياناً بعلوم السياسة (Policy Sciences) ونتج عن ذلك استحداث نظريات ونماذج سنعرض لبعضها في مكان آخر من هذا البحث .

صنع القرارات :

ان القرار هو إمضاء الرأي لمن يملك الحق فيه وان صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهي باصدار القرار أو اتخاذه . فاتخاذ القرار يشير الى نهاية عملية صنع القرار أو تولي نتيجة تلك العملية . فمثلاً اذا قلت إنك اتخذت قراراً بأن تفعل كذا وكذا فان ذلك يشير الى ما استقر عليه رأيك من فكرة ، ولكن نضوج هذه الفكرة قد مرّ بعدة مراحل هي في مجموعها صنع القرار ، وذلك من جمع للمعلومات واستشارة للآخرين واستعراض للبدائل والنتائج المتوقعة من اتباع كل بديل ، وربما صاحب كل ذلك شيء من التوجس والخوف والتردد أو الحماس والتصلب والثبات في عملية البحث والتفكير فاتخاذ القرار إذن هو وضع حد فاصل أو المرحلة النهائية لعملية صنع القرار[٣] .

إن عملية صنع القرار تشبه الى حد كبير عملية البحث في صورة مصغرة وفي أغلب الأحيان يشارك في هذه العملية أكثر من شخص واحد أو هيئة واحدة ، في حين أن اتخاذ القرار يقوم به في معظم الأحيان شخص واحد أو هيئة واحدة كوزير التربية أو مدير المدرسة أو مجلس الادارة وغيرهم من الأفراد والهيئات ذات الصفة الشرعية في النظام ، ولذا يسهل في معظم الأحيان معرفة متخذ القرار بينما نجد من الصعوبة بمكان تحديد صانع القرار . وقد ذخرت الدراسات الحديثة في علوم الادارة والاجتماع والسياسة بالكثير من النظريات والنماذج في صنع القرار سنعرض لبعضها في مكان آخر من هذا البحث .

المتغيرّ المستقل : البحوث :

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هي :

١ ـ ما هي المعارف التي تصنعها البحوث الاجتماعية ؟

٢ ـ ما هي كفاءة تلك المعارف في نظر الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ؟

٣ ـ ما هي العوامل التي تؤدي الى الكفاءة وعدم الكفاءة في معارف هذه البحوث ؟

أ ـ نظرة فلسفية اجتماعية :

البحث هو بذل الجهد في موضوع ما ، وجمع المسائل المتصلة به ، وقد تعددت أنواع

البحوث من طبيعية واجتماعية وتجريدية وتطبيقية . والبحوث التجريدية هي التي تعرف عادة بالبحوث الأساسية (Basic Research) وهي تهدف الى تضييق حدود الجهل عن طريق نشر المعرفة والنظريات والمفاهيم والنماذج . أما البحوث التطبيقية فهي التي تتناول نتاج البحوث المجردة وتحاول أن تجد لها تطبيقاً عملياً في عالم الطبيعة أو عالم الانسان والمجتمعات .

والبحوث الطبيعية هي التي تأخذ الطبيعة ككل مادة للاستقصاء والتجريب وهي بذلك تركز على الأشياء غير الحيوية كنشاط أساس في مجال تجريداتها ومختبراتها ، أما البحوث الاجتماعية فانها تركز على الانسان والمجتمع كمادة للاستقصاء والتجريب .

إنّ البحوث عملية استقصاء هادفة يكون الغرض منها إيجاد الحقائق أو تفسيرها أو مراجعتها أو تطويرها[٤] . وفي كل هذه الأحوال تكون مهمة البحث الاجتماعي هو التغيير في المجتمع سواء كان ذلك التغيير ناتجاً عن عوامل خارجية بالنسبة للمجتمع أو عوامل داخلية في نظام المجتمع نفسه . وفي كلا الحالتين فإن وظيفة البحث هي التعرف على المتغيرات التي لها علاقة بالتغيير وإعطاء قيم وأوزان لهذه المتغيرات إن أمكن .

إن المجتمع ـ وعلى الأخص الأفراد والمجموعات ـ يهمه أن يتعرف على التغييرات التي تحدث داخله ، حجمها ومستوياتها ، واتجاهاتها وكلفتها وفوائدها . وفي الأساس يهتم المجتمع بمعرفة الأشخاص الذين يستفيدون من التغيير وأثر ذلك على بقية أفراد المجتمع وكما قال « هارولد لازول » (Harold Laswell) من المستفيد ؟ وبماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ » .

وعلى هذا يكون البحث الاجتماعي في النهاية مرتبطاً بفلسفة حياتية اجتماعية معينة ، ولكن قلّما نفكر في ذلك عند اجراء البحوث الاجتماعية لأننا نضع حداً أعلى لمستوى البحث واستقصاءاته ، كما أن المواضيع التي نعالجها هي في الغالب مواضيع صغيرة من الناحية العملية ولا تكون الا جزءاً يسيراً من أوجه الحياة ، كما لا تسمح في نفس الوقت بالخروج بتعميمات عن معنى الوجود وقيمة الحياة .

ب ـ منظورات (Perspectives)

إن المنظور المسيطر على البحوث الاجتماعية في هذا العصر هو المنظور الوظيفي (Functional Perspective) أو المنظور التوازني (Equilibrium Perspective) ، والذي يشتق أساساً من الفلسفة الوضعية العلمية التي سيطرت على العالم الغربي في أوائل هذا القرن . وهذا المنظور يركز على ضرورة استعمال المعايير التجريبية على الظواهر الاجتماعية ، وبالتالي فهو يهتم بالنواحي الكمية في المقام الأول ، كما أنه يركز على الموضوعية أكثر من الذاتية وعلى الحياد أكثر من الانتماء أو الموقف القيمي .

ويلحق بهذا المنظور الاعتقاد بأن واقع الأشياء هو الاجماع (Consensus) وأن المجتمع هو

نظام يهدف الى إبقاء التوازن أو الدّعم الذاتي من خلال قوى داخلية (Homoestasis) في هذا النظام ولذا فانه على المدى البعيد وعن طريق التعديلات الطفيفة يمكن للخارجين عن المجتمع أو الأطراف النائية فيه أن تنضم الى مجموعة الوسط[٥] أو الاتفاق العام في المجتمع .

وهناك منظور آخر منافس في عالم البحوث اليوم يعرف باسم المنظور التضاربي Conflict) (Perspective وهو يؤمن بأن واقع الأشياء هو التضارب وليس الاجماع وأن التغيير المفيد هو التغيير الشامل وليست التعديلات الطفيفة ، وأن أحسن طريقة للبحث والاستقصاء هي الطريقة الدايلكتيكية التي تبدأ من الأطروحة الى الطباق ومن ثم الى التركيب- Thesis - anti - thesis) . Synthesis)

وقد ولّد النقاش حول هذين المنظورين نماذج متعددة في بحوث العلوم الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال نموذج البحث الاتنوغرافي (Ethnographic Research) ، أو الانثروبولوجيا الوصفية ، ونموذج البحث الانتوميثودلوجي (Ethnomethodlogy) ، أو الانثوبولوجيا الذاتية[٦] . ونسبة لأن هدف هذا البحث هو محاولة استقصاء أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات فإننا سنتناول البحوث والنماذج التي لها علاقة مباشرة برسم السياسات وصنع القرارات . ومن هذه البحوث بحوث السياسات وبحوث التقييم .

جـ ـ بحوث السياسات :

لقد ذكرنا أن وظيفة البحوث الأساسية هي أن تبدد ظلمات الجهل وتدفع الى الأمام حدود المعرفة والنور ، وذلك عن طريق تعميم النظريات والمفاهيم والنماذج العقلية . ولكن وظيفة بحوث السياسة هي تجميع وتحليل وتقرير المعلومات المناسبة التي تساعد راسم السياسة في التعرف على أبعاد القضايا وتحديد الشكل اللازم لمعالجتها . فهي بعكس الأنواع الأخرى من البحوث تركز على المشاكل الملحة ومشاكل البرامج والمشاريع التي هي قيد التنفيذ بغرض تجهيز المعلومات التي تساعد رجال السياسة والإداريين في اتخاذ القرارات المناسبة .

وقد ميّز الباحث الاجتماعي « جيمس كولمان » (James Colman) بين بحوث السياسة وبحوث العلوم الأكاديمية في أن هدف النوع الثاني هو زيادة المعرفة في حقل من الحقول وبالتالي المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في بناء النظريات ، أما بحوث السياسة فتهدف الى توفير المعلومات الملائمة للقرارات السياسية . وقد عدد « كولمان » الصفات الأساسية لبحوث السياسة فيما يلي[٧] :

١ ـ ان بحوث السياسة تعتمد على معلومات جزئية وليست معلومات كاملة وتامة .

٢ ـ ان الحصيلة النهائية في بحوث السياسة ليست المساهمة في زيادة المعرفة الأكاديمية وانما المساهمة في رسم سياسة اجتماعية مستندة الى نتائج البحوث .

٣ ـ ان المتغيرات في البحوث الأكاديمية تأتي على نوعين فقط متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ، في حين أن المتغيرات في بحوث السياسة تأتي على ثلاثة أنواع هي : متغيرات مستقلة ، ومتغيرات تابعة ، ومتغيرات ناتجة (Out come Variables) .

٤ ـ ان المشاكل التي تعالجها البحوث الأكاديمية يحددها العلم الأكاديمي نفسه ، أو مجموعة الأكاديميين في هذا العلم ، أما مشاكل بحوث السياسة فانها تحدد من خارج الدوائر الأكاديمية وبالتالي تحتاج الى ترجمة صحيحة من واقع الأحوال المعاشة الى الأطر الأكاديمية الملائمة دون تحريف أو نقصان في المعنى .

لذا فإن بحوث السياسة تعتبر لحد كبير بحوثاً عقلانية ولكنها غير أكاديمية بالمعنى المعروف . وقد نظر بعض الباحثين الى مثل هذه البحوث بعين الازدراء والتحقير وذلك لعدم مواءمة هذه البحوث للمعايير الأكاديمية من موضوعية (Objectivity) تامة ومن تطبيق لطرق البحث الكمية والاحصائية ومن اجتياز لاختبارات الصحة (Validity) والتعويل (Reliability) . ومن مشاكل أخرى تتعلق بالأهداف وتحديد المشاكل ووضع البدائل .

ويعتقد البعض بأن بحوث السياسة تحوي على مشاكل داخلية ناتجة من طبيعة البحوث نفسها ، وذلك فيما يتعلق بحرية الباحث في فرض الضوابط على مسار واتجاه نشاطات البحث ، وذلك لأن جهة التكليف هي التي تضع مثل هذه الضوابط ولا تترك الحرية كاملة للباحث . كما أن طريقة المناقصات (Competitive Bidding) التي تجري في بعض هذه الأحوال تشجع بعض الباحثين أو مراكز البحوث لأن يتقدموا بأكثر مما في استطاعتهم القيام به وذلك بجعل مقترحات البحث (Request for Proposol (RFP)) أكثر أناقة وجاذبية ، كما أن التركيز على فترات زمنية قصيرة من الجهات التي تنشد البحث وسرعة التنفيذ في تلك المدة القصيرة تقلل من أهمية النتائج المرجوة من ذلك البحث .

د ـ بحوث التقييم :

لا يوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لبحوث التقييم وربما يرجع ذلك الى أن التقييم عامة يدخل في كل مرحلة من مراحل البحث سواء كانت مرحلة التقييم (Research Design) أو مرحلة جمع المعلومات (Data Gathering) أو مرحلة التحليل (Data Analysis) . ولكن معظم هذه التعريفات تركز على أن بحوث التقييم هي جهود عقلانية تستعمل فيها الطريقة العلمية أو أي طرق أخرى من طرق البحث الاجتماعي كما أن هناك شبه اتفاق على أن الهدف من مثل هذه البحوث هو توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات بالنسبة للبرامج الاجتماعية . فالأهداف والنتيجة أو الأثر هما العاملان الأساسيان في بحوث التقييم .

وهناك عدة أنواع لبحوث التقييم كما أن هناك عدة نماذج تستعمل في مثل هذه البحوث . ولكن النموذج المسيطر هو النموذج التباين (Discrepancy Modell) والذي يحاول أن يتعرف

على البرامج عن طريق قياس الانحراف أو الفرق بين أهدافه المذكورة ومنجزاته الفعلية وأحسن التصميمات في مثل هذه النماذج هو التصميم الذي يستطيع أن يبعد جميع التفسيرات المحتملة ما عدا التفسير الذي ينادي بأن الأثر الذي حدث هو نتيجة للتدخل المقصود عن طريق البرنامج قيد البحث .

هـ ـ خلاف ومسألة :

لقد أصبحت بحوث التقييم أشبه بالعلم المستقل ، فهي صناعة متطورة تتعامل بملايين الدولارات ، ولكن بالرغم من ذلك فان نتائج هذا العلم لا زالت محل نقاش ونزاع مستمرين ، بل ان البعض يرى أن هذه الصناعة لا تبرر في كثير من الأحيان الأموال الطائلة التي تغدق عليها[٨] . فقد أورد هولي (Whdey Joseph) أن نتاج ما كتب في التقييم بالقياس الى الأموال الباهظة التي صرفت عليه لم يحدث أي تغيير في الصورة العامة لموضوعات هذه البحوث[٩] ولكن ماكديل[١٠] مثلاً يعتبر أن بحوث التقييم لم تأتِ بنتاج متساوٍ في هذه الموضوعات ، فبعض البحوث أتت قريبة جداً من التصميم التجريبي العلمي بينما أتى البعض الآخر شبيهاً بمرافعات المحامين في المحاكم .

أما بحوث السياسة فلم تسلم هي الأخرى من النقد والتحقير كما رأينا من قبل ، فقد أجمع الكثير من الباحثين على أن بحوث السياسة لم تفد راسمي السياسات لأنها لم تنتج المعارف الضرورية التي يحتاجون اليها بالاضافة الى عدم مراعاتها لمعايير الصحة والتعويل .

وهكذا يتضح لنا حسب تصور الباحثين في مجال السياسات العامة والتقييم أن المعلومات والمعارف التي يفترض أن تصنعها البحوث الاجتماعية هي معارف عملية تطبيقية تتعلق بتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع ، وأن كفاءة هذه المعلومات لم ترق الى المستوى المطلوب لعدم خضوعها لأصول وقواعد البحث العلمي من تصميم وتنفيذ واحتكام لمعايير الصحة والتعويل ، ولذا فانها لم تحظَ بالاستفادة العملية من قبل الساسة والاداريين.

المتغير التابع : رسم السياسات وصنع القرارات :

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن سؤالين مزدوجين هما :

١ ـ ما هي الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات ؟ وكيف صورها الباحثون في نماذجهم المستعملة ؟

٢ ـ كيف تتم عملية صنع القرارات ؟ وكيف صورها الباحثون في النماذج المستعملة ؟

أ ـ رسم السياسات وتقييمها :

إن الدراسات التجريبية لعملية رسم السياسات لا تزال في مراحلها الأولية . ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت البحوث تركز على الطريقة التي تتم بها صناعة السياسات العامة أكثر من التركيز على محتوى هذه السياسات وقد اتخذت في ذلك اتجاهين اثنين : أحدهما حاول أن يحلل بطريقة نقدية سياسات عامة محددة كالسياسة الزراعية أو السياسة التعليمية ويقترح اثر ذلك بعض الاصلاحات في السياسة القديمة أو إبدالها بسياسة عامة أخرى جديدة . وهذه الطريقة اتبعت في نقدها وتحليلها المنظور التأريخي . بحيث يتم وصف السياسة العامة تحت الدراسة منذ انشائها ، والاصلاحات التي طرأت عليها حتى تاريخ البحث أو الدراسة . أما المعايير التي استخدمت في تقييم مثل هذه السياسات كانت أهدافاً عامة أو قيماً اعتقد الباحث أنه يجب تركيزها والمحافظة عليها . وبمعنى آخر فان المعيار الأساسي هو معرفة الى أي مدى انحرفت السياسة العامة عن الأهداف والقيم الأساسية . وهذا الاتجاه في الواقع يلتقي الى حد كبير مع مفهوم الادارة بالأهداف ولكنه اتجاه أخلاقي النزعة ، تاريخي المنظور تمثل فيه طريقة حل المشاكل الوسيلة الأساسية للتحليل كما أن التغيرات التي كان ينشدها هي في معظم الأحيان تغيرات تراكمية بسيطة (Interemeatal) وليست تغيرات جذرية شاملة .

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الأكثر حداثة في رسم السياسات وتمثل فيه طريقة حل المشاكل ايضاً احدى الطرق الرئيسية في التحليل ، الا أنه مستقبلي النزعة وليس تاريخياً في منظوره . كما أن التغيرات التي ينشدها هي في معظم الأحيان تغيرات جذرية شاملة . وهذا الاتجاه يحاول أن يستقصي الآثار المستقبلية بالنسبة لأي سياسة عامة في الوقت الحاضر ، أو أن يتوصل الى السياسات المستقبلية التي يمكن أن تتبع بالرجوع الى الأحوال السائدة اليوم والأنماط والاتجاهات المحتملة في المستقبل . وبمعنى آخر فان هذا الاتجاه يركز على التنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تحدث في المستقبل بالنسبة لأي سياسة عامة بدلاً من تحليل المشاكل الماضية والحاضرة واقتراح الاصلاحات اللازمة لها كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الأول .

إن تقييم السياسات العامة يعتمد على عدة عوامل ، منها ما يتعلق بموضوع أو محتوى السياسة العامة ، ومنها ما يتعلق برسم السياسة العامة نفسها ، ومنها ما يتعلق بأثر هذه السياسة على الأوضاع الاجتماعية في حالة تطبيقها . وهذه العوامل كلها متداخلة ومتشابكة وتؤثر في بعضها البعض .

ولما كان المستقبل يتصف دائماً بالمخاطر وعدم الوضوح فان السياسات العامة ينظر اليها على أنها توجيهات عامة لا تعطي تفاصيل دقيقة بخصوص ما يجب أن يتبع في الواقع العملي . فرسم السياسات هو في الواقع تحديد الخطوط العريضة للسياسة العامة من قبل السلطة أو الأجهزة السياسية في الدولة تأتي مرحلة الترجمة الى سياسات فرعية أكثر تخصصاً وتفصيلاً . فالسياسات العامة هي عبارة عن تدفقات مستمرة من سياسات صغيرة متداخلة في مختلف

النشاطات الاجتماعية ووضوح هذه السياسات المتخصصة والتوافق المنطقي بين بعضها البعض يعد من الميزات الأساسية بالنسبة للسياسة العامة ، كما أن شمول هذه السياسة واتساعها من ناحية الأهداف والمدى الزمني ، وتنوع النشاطات المتضمنة في اطارها تعد أيضاً من العوامل المهمة التي تستحق التقييم .

وكثير من الدراسات الحديثة اتخذت مثل هذه العوامل كمعايير للحكم على وجاهة السياسات العامة ، ومن بين المعايير المهمة ما يسمى بالجدوى الاقتصادية Economic) Feasibility) والجدوى السياسة (Political Feasibility) للسياسات العامة . فالجدوى الاقتصادية هي احتمال وجود الموارد التي تحتاج اليها السياسة العامة في تنفيذها . وهذه الموارد قد تكون عامة كالأموال أو خاصة كالمعلومات والمواد والأدوات والقوى العاملة المدربة أما الجدوى السياسية فهي تعني احتمال قبول السياسة العامة من قبل المواطنين الآخرين وخاصة القائمين على تنفيذ السياسة والمشرفين على متابعة التنفيذ . فهي تعتمد من ناحية على الهيكل السياسي الموجود في الدولة ، ومن ناحية أخرى على قدرة راسمي السياسة والسياسة نفسها على اجتذاب الآخرين لمساندتها والعمل على إنجاحها .

ب ـ صنع القرارات :

لقد ذكرنا أن القرار هو امضاء الرأي وأن صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهي بإصدار أو اتخاذ القرار . والقرارات دائماً تتخذ في اطار من القيود أو عوامل ومؤثرات معينة أهمها ما يلي : ـ

١ ـ العوامل النفسية :

وهي عبارة عن التكوين النفسي لمتخذ القرار ، ويشمل ذلك التعليم والدوافع والاتجاهات والسلوك .

٢ ـ العوامل الاجتماعية :

وهي عبارة عن البيئة الاجتماعية التي يتم فيها اتخاذ القرار أو التأثير المتبادل بين متخذ القرار وأفراد المنظمة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية .

٣ ـ العوامل الحضارية والثقافية :

وهي عبارة عن القيم والتقاليد والعادات السائدة والتي تحكم أفكار وسلوك الأفراد والمجتمع ككل .

ان متخذ القرار يتأثر بهذه العوامل في وصوله للقرار أو البديل الأحسن ، كما أن هذه العوامل تعمل أيضاً في عملية صنع القرار كلها بدءاً بتحديد المشكلة أو الموضوع ومروراً بوضع البدائل وترتيبها وانتهاء باختيار البديل الأحسن . لذا فان عملية صنع القرار تصبح من أعقد

العمليات لأن تحديد المشاكل وايضاحها يحتاج الى ربطها بغيرها من المشاكل والقرارات السابقة وبالتالي يتطلب وجود بيانات دقيقة واحصاءات سليمة قد لا تتوفر دائماً بسهولة ، كما أن صانع القرار قد لا تكون لديه القدرة الذهنية الكافية لاستيعاب المشكلة من كل أو معظم جوانبها أو قد لا تتوفر لديه القدرات التحليلية ومعرفة الطرق والوسائل العلمية المساعدة في التحليل والاختيار . فمتخذ القرار إذن يخضع دائماً لاطار من القيود النفسية والبيئية والاجتماعية الخاصة منها والعامة .

لقد اهتمت الدراسات الادارية وغيرها بتحليل عملية صنع القرارات وتحديد النماذج الأساسية التي يستعملها المديرون وغيرهم في هذه العملية . ويعتبر « شيستر بونارد »(Chester Bernard) من أوائل الكتاب الذين لفتوا الأنظار الى أهمية مفهوم صنع القرارات في العمل الاداري ، كما يعتبر « هربرت سيمون » (Herbert Simon) من أوائل الكتّاب الذين جعلوا موضوع صنع القرارات مرادفاً لعملية التنظيم والادارة .

والواقع ان صنع القرارات ليست عملية ادارية فحسب ، وانما تمثل الجذور الأساسية لعمليات حل المشكلات ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط كما أن النماذج الأساسية هي نفس النماذج المستعملة في كل منها . فالسياسات العامة ما هي الا مجموعة من القرارات على مستوى معين من التعميم والتجريد ، ونفس الشيء ينطبق على الاستراتيجيات والخطط . وبالنظر في الخطوات المتبعة في كل منها نجد أنها تشترك في العمليات التالية :

١ ـ تحديد المشكلة .

٢ ـ جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وتصنيفها وتحليلها .

٣ ـ حصر البدائل أو الوسائل التي يمكن عن طريقها حل المشكلة .

٤ ـ تقييم البدائل واختيار البديل الأحسن .

٥ ـ تنفيذ البديل الأحسن ومتابعته وتقييمه .

وهذه العمليات هي عمليات حركية مستمرة تتطلب جهداً مشتركاً من أكثر من فرد واحد . ومن ثم ظهرت مدارس حديثة عنيت بتنمية وتطوير هذه العمليات مستعينة في بعض الأحيان بالأساليب والنماذج الاحصائية والرياضية .

جـ ـ نماذج مشتركة في رسم السياسات وصنع القرارات :

توجد عدة نماذج لرسم السياسات وصنع القرارات ولكن أشهرها ثلاثة هي : النموذج الرشدي (Ratiodl (Meximizing) Model) والنموذج الرضائي (Satisfying Model) والنموذج الحدّي (Incremenamist Model) .

١ ـ النموذج الرشدي :

وهذا النموذج يستند الى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المنشأةEconomic Theory of the Firm (بل ان جذوره تمتد الى التيار الفلسفي التقليدي عند قدماء اليونان ، فحرية الاختيار الفردية تمثل محوراً اساسياً لهذا النموذج . فصانع القرار ـ كما يتصوره هذا النموذج يواجه في موقف معين بعدة اختيارات أو مسارات للعمل، وكل مسار يؤدي الى نتائج أو مترتبات (Consequences) . ويقوم صانع القرار بتقييم وترتيب مسارات العمل المفتوحة أمامه ، ثم يختار من بينها المسار الذي يؤدي الى أحسن النتائج أو المترتبات .

وهذا النموذج ينادي في الواقع بأن صانع القرار يتصف بالعقلانية والرشد الكامل . فهو يستطيع ـ نظرياً على الأقل ـ أن يحدد المشكلة التي تواجهه ويوضح كل الأهداف أو الغايات التي يريد الوصول اليها ، ويعدد كل البدائل الممكنة التي توصل الى تلك الأهداف ، وكل النتائج والمترتبات التي ترتبط بكل بديل ، ثم يقارن بينها جميعاً ويرتبها ترتيباً منطقياً ويختار من بينها الحل الأمثل للمشكلة التي تواجهه[١١] .

وصانع القرار بحكم فلسفته العقلانية الكلاسيكية يعتبر الأهداف والغايات ذات طبيعة أنطولوجية (Ontological) وتسبق في ورودها ـ منطقياً ـ الطرق والوسائل ذات الطبيعة المعرفية (Epislemdogical) وبالتالي فان التحوير والتعديل يطرأ على الوسائل فقط وليس الأهداف في أي مشكلة من المشاكل . ولكن هل يستطيع الفرد الواحد أن يقوم بكل هذه الأعمال ؟ انها تتطلب درجة عالية من النشاط العقلاني المنطقي[١٢] ، وإن قدرة الفرد مهما كانت محدودة أمام العديد من البدائل التي تتطلب قدراً كبيراً من المعلومات ، والبيئة أو المناخ الذي يوجد فيه صانع القرار تضع حدوداً للبدائل التي يمكن أن ينظر فيها صانع القرار ، وفي النهاية يكون القرار ـ كما يقول سيمون ـ هو حل وسط تمليه معطيات الموقف المعين[١٣] .

النموذج الرضائي :

لقد صمم هذا النموذج الأستاذ « هربرت سيمون » كردّة فعل للنموذج الرشدي ، فهو يعتقد أن الرشد أو العقلانية المنطقية هو شيء مرغوب فيه ولكنه لا يمثل إلا غاية بعيدة المنال ، فطبيعة الانسان وشعوره واحتياجاته والمؤسسات التي ينتظم فيها لا يمكن أن تجعل العقلانية أساساً يستند عليه في صنع القرار .

ان صانع القرار لا يمكن أن يتعرف على كل الأهداف والغايات كما أن معرفة النتائج التي تترتب على بديل أو مسار للعمل غالباً ما تكون مبعثرة ومشتتة لأن معرفة المستقبل دائماً غير كاملة ولذا فان البدائل التي ينظر فيها صانع القرار هي دائماً محدودة . فصانع القرار في هذا العالم المعقد لا بد أن يعيد تنظيم وهيكلة (Restructuring) مواقف صنع القرار التي يجابهها . فهو

غالباً ما يحول الأهداف ذات القيم المتعددة الى أهداف ذات قيم مفردة ، ويبسط نطاق الاختيار بتجاهله للكثير من العلاقات التي لا تبدو أساسية في الموقف .

ويرى سيمون أن عملية القرار تتم أساساً في اطار التنظيم وأن المنظمة غالباً ما تتصف بتعدد الأيديولوجيات والتيارات المتصارعة من دوافع وقلق وحصر ورضاء ، ولذا فان المنظمة بدلاً من أن تجري وراء الحل الأمثل أو القرار الأفضل فانها تكتفي بالحل الرضائي والذي يتفق مع رؤية المنظمة للواقعية أو القيم ، فصنع القرار إذن يهدف الى الحلول شبه المثالية (Sub - Optimization) التي تتوافق مع المعايير الدنيا للمنظمة (Minimal Standards) .

النموذج الحدّي :

وهذا النموذج ايضاً يمثل ردة فعل كبرى للنموذج الرشدي ، ولكن بينما يؤمن النموذج الرضائي بالرشد والمنطق العقلاني كمثال أعلى يمكن التقرب منه بما هو أفضل في المواقف الواقعية ، نجد أن النموذج الحدّي يرفض الرشد والعقلانية حتى كمثال أعلى يمكن التقرب منه لأن ذلك يتناقض مع ما يفعله الناس في واقع الأمر .

وهذا النموذج لا يؤمن بأن الأهداف لها واقع « انطولوجي » كما هو الحال . بالنسبة للنموذج الرشدي ، ولكنه يؤمن بأن كلاً من الأهداف والوسائل لها واقع معرفي أو موقفي (Situational) . لذلك فان التعديل لا يحدث بالنسبة للوسائل فقط وانما بالنسبة للأهداف والوسائل معاً ، وذلك نسبة لتغير القيم وعدم ثباتها من موقف الى آخر . فهذا النموذج ينادي بأن الوصول الى بعض القيم يتطلب بالضرورة التضحية بقيم أخرى ، ولذلك فان صانع القرار لا بد أن يجري عملية تجارية (Trade - off) بحيث يتكلف الوصول الى قرار معين التضحية بقرارات أخرى ممكنة . وهذا التبادل التجاري يحدث على الهامش أو على أطراف الموقف وليس بشكل كامل شامل . وبمعنى آخر فان اختيار أحد البدائل لا يعني تفوقه على البدائل الأخرى في كل شيء وانما يكون هذا التفوق تفوقاً حدّياً أو بدرجة اختلاف بسيط عن البدائل الأخرى . ولذا فان المفاضلة تجري على أسس ومعايير تختلف اختلافاً طفيفاً عن المواقف الحالية أو الاتجاهات السابقة . وهذا يعني أن صانع القرار لا يستطيع أن يجري إلا عدداً محدوداً من المقارنات المتتالية بالنسبة لعدد محدود من البدائل المتشابهة ليعرف مدى اختلافها عن مسارات العمل المعروفة .

إذن فان عملية صنع القرارات ـ كما يصورها هذا النموذج ـ ليست عملية عقلانية ، وانما هي أقرب الى الخبط العشوائي[١٤] منها الى المنطق الاستنتاجي كما أنها لا تهدف الى إحداث تغييرات جذرية وانما تحولات حدّية بسيطة نسبة لمحدودية البدائل ومحدودية النتائج المترتبة على كل بديل ، وهي لا تحدث بالنسبة للأفراد وانما بالنسبة للمجموعات أيضاً ، فالقرارات الادارية هي أشبه بالوصفات العلاجية التي تهدف الى تقليل أثر المرض وليس الوصول الى الصحة التامة والعافية الكاملة .

وهكذا يتضح لنا ان الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات هي ـ كما تبدو في النموذج الحدي ـ احتياجات محدودة وبسيطة تمثل ما هو مرغوب فيه وسانح للعمل والتغيير وذلك بعكس الاحتياجات المعرفية التي صورها كل من النموذج الرشدي والنموذج الرضائي في انها احتياجات عقلية كبيرة ومعقدة ولذا نجد أن عملية صنع القرارات تتم بطريقتين مختلفتين : إحداهما تتطلب نوعاً بسيطاً من الرشد والعقلانية والثانية تتطلب نوعاً كبيراً أو متوسطاً من الرشد والعقلانية . وكلاهما تعكس الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات من حيث البساطة والتعقيد ومن حيث درجة الرشد والعقلانية المطلوبة في تصوير هذه الاحتياجات .

المتغير المستقل والمتغير التابع :

(الحلقة المفقودة أو متضمنات على صعيد المعرفة والاستخدام .

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هي :

١ ـ ما هي معارف البحوث التي تجد استخداماً فعلياً من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

٢ ـ ما هي العوامل التي تمنع معارف البحث من الاستخدام من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

٣ ـ ما هي الشروط اللازمة لاستخدام معارف البحث من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

نماذج الاستخدام المعرفي :

لقد تطرق بعض الباحثين الى نماذج محددة في استخدام المعرفة من بينها نموذج حل المشكلات (Problem Solving Model) ونموذج البحث والتطوير (Research and Development) ونموذج التفاعل الاجتماعي (Social Interaction Model) .

نموذج حل المشكلات :

وهذا النموذج يعتبر من أكثر النماذج استعمالاً في الاستخدام المعرفي فهو يبدأ من تعريف المشكلة القائمة الى البحث عن المعلومات التي تساعد في فهم المشكلة ثم الوصول الى البدائل التي تساهم في حل المشكلة ثم اختيار البديل الأحسن ثم تطبيقه او اختباره كما هو موضّح أدناه :

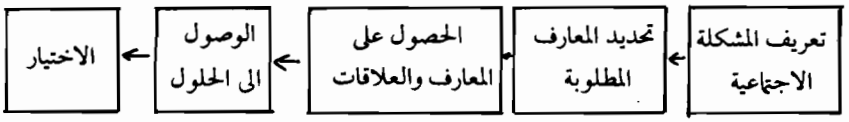

والافتراض الأساسي في هذا النموذج هو وجود اجماع على الأهداف من قبل الباحثين وراسمي السياسات وأن مهمة البحث هي فقط تحديد واختيار الوسائل المناسبة التي توصل الى الأهداف .

نموذج البحث والتطوير :

وهذا النموذج يشتق من النموذج الأساسي لبحوث العلوم الطبيعية ، وقد كثر استعماله كاستراتيجية عظمى لتخطيط المستحدثات في العلوم الاجتماعية وممكن اعتبار النموذج السابق (حل المشكلات) فرعاً أو جزءاً من هذا النموذج ، وان الفرق بينهما يتمثل أساساً في أن نموذج حل المشكلات لا يتحدث عن ضرورة الانتقال من الاختيار الى التطبيق في حين أن نموذج البحث والتطوير يفترض تلقائية هذا الانتقال وبشكل كلي وآلي كما هو مبين أدناه :

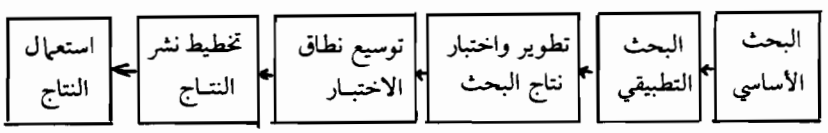

نموذج التفاعل الاجتماعي :

وهذا النموذج يختلف عن النموذجين السابقين في أنه لا يتجه اتجاهاً خطياً في موضوع الاستخدام لأن نتاج البحوث بالنسبة له هو جزء يسير من عملية كبيرة معقدة بضم الخبرات والتقنيات والضغوط الاجتماعية والأحكام الشخصية[١٥] فالمدرسون والاداريون والمخططون والآباء والساسة ورجال الأعمال وكل الفئات ذات المصلحة في مجال التربية والتعليم تشارك بقدراتها ومعتقداتها ومفاهيمها من أجل إدراك المشكلة الاجتماعية وتفهم أبعادها . ولذا فان الاستخدام قد يتخذ شكلاً دائرياً أو متعرجاً وليس شكلاً خطياً عقلياً كما هو الحال بالنسبة لنموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير . ويمكن القول بأن نموذج التفاعل الاجتماعي أقرب الى النموذج العدي في رسم السياسات وصنع القرارات في حين يقرب نموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير من كل من النموذجين الرضائي والرشدي في رسم السياسات وصنع القرارات .

نماذج ضعف الاستخدام :

وهذه النماذج هي عبارة عن تحديد للأسباب التي تجعل استخدام نتاج البحوث ضعيفاً من

قبل راسمي السياسات وصانعي القرارات . وهناك نموذجان أساسيان هما نموذج الذخيرة السياسية (Political Amunition Model) ونموذج المنظورات المتباعدة .

أ ـ نموذج الذخيرة السياسية : ـ

وهذا النموذج يوضّح الاستخدامات التي يمكن لراسم السياسة أن يضع فيها نتاج البحوث ، فهو قد يستعمل البحوث التي يوجه القيام بها ، لخدمة أغراض شخصية أو سياسية ، فمن الأسباب التي يمكن أن يلجأ اليها راسم السياسة في طلب القيام بالبحوث ما يلي : ـ

١ ـ إضفاء الشرعية على قرار أو سياسة اتخذت سابقاً .

٢ ـ إيهام الناس بأن عملاً ما يجري في الموضوع او المشكلة محل القرار وذلك اكتساباً للوقت والتأخير في البت في الموضوع محل القرار .

٣ ـ تفادي المسئولية في اتخاذا لقرار .

٤ ـ إضعاف موقف خصم معين أو قرار ؟ أو سياسة سابقة .

٥ ـ اكتساب الاعتراف أو الفخر أو الزهو بالظهور أو الموالاة للاتجاه العلمي .

وهذه الاستعمالات تثير بالطبع الكثير من الأسئلة حول الموقف القيمي والأخلاقي لراسمي السياسات وصانعي القرارات اذ ان الغرض من مثل هذه الاستعمالات هو مرام شخصية في المقام الأول ولا يتصل بالمصلحة العامة الا بطريقة غير مباشرة .

ب ـ نموذج المنظورات المتباعدة :

وهذا النموذج يفترض وجود فجوة كبيرة بين الباحثين من ناحية وراسمي السياسات وصانعي القرارات من ناحية أخرى . وقد أوضحت بعض الدراسات الميدانية أن المديرين وراسمي السياسات يستخدمون بعض نتاج البحوث الاجتماعية ، وهم في معظم الأحيان يستخدمون النتائج التي تتفق مع المواقف السياسية التي ينتمون اليها ، كما أن استخدامهم للمعلومات ذات الطابع النوعي البسيط يفوق استخدامهم للمعلومات ذات الطابع الكمي المعقد[١٦] .

وقد أوضحت هذه الدراسات أن الباحثين كثيراً ما يتجاهلون الحقائق السياسية ، ولذا فهم بحاجة الى الالمام بالعمليات السياسية واعطاء أهمية وأوزان لها في تصميم بحوثهم وتنفيذها . وقد ميّزت هذه البحوث أيضاً بين ثلاثة أنواع من الاتجاهات عند راسمي السياسات وهي الاتجاه المعملي (Clinical Orientation) والاتجاه الأكاديمي (Academic Orientation) والاتجاه الخطابي (Advocacy Orientation) . وهذه الاتجاهات هي التي تحدد الى مدى بعيد

نوعية نتاج البحوث الاجتماعية التي يستخدمها راسمو السياسات وصانعو القرارات. فالاتجاه المعملي هو الاتجاه الذي يتخذه الأطباء والأطباء النفسيون ويتمثل في فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية والسياسية الخارجية ، أما الاتجاه الأكاديمي فهو الاتجاه الذي يغلب على أساتذة الجامعات ويتمثل في فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية . أما الاتجاه الخطابي فهو الاتجاه الذي يسود عند المحامين ومرافعاتهم في المحاكم ويتمثل في التركيز على الأبعاد السياسية الخارجية للمشاكل .

خاتمة

كيف نضع المشكلة إذن في اطارها الصحيح ؟ لا بد أن نتساءل أولاً عن ماذا يقصد القائلون بأن البحوث لم تترك أثراً على راسمي السياسات وصانعي القرارات . وبمعنى آخر ما هو نموذج الاستخدام المعرفي الذي يبنون عليه قولهم هذا ؟ الواضح ان راسمي السياسات وصانعي القرارات يستعملون نتاج بعض البحوث وخاصة البحوث التي يوجهون القيام بها ، وكما أوضحت بعض الدراسات فانهم يستعملون نتائج البحوث التي تتفق ومواقفهم السياسية او اتجاهاتهم العامة سواء كانت معملية أو أكاديمية أو خطابية . فالذين ينادون بانتفاء أثر البحوث على راسمي السياسات يستندون في الواقع على النموذج الرشدي في تحديد الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسة كما أنهم يفترضون حتمية نموذج البحث والتطوير في الاستخدام المعرفي ولذلك فهم يتوصلون إما لوجود مستوى متدنٍّ من الاستخدام المعرفي لنتاج البحوث أو الى وجود انسياب بطيء من المعلومات الصحيحة من قبل الباحثين . ولكن المشكلة لا تتركز في احد الطرفين ـ الانتاج والاستخدام ـ وانما في العلاقات الموجودة بينهما ، وهي على الأخص تتعلق في وجود قيم وأيديولوجيات وأساليب مختلفة ، فوجود منظورات مختلفة بين الباحثين من جهة وراسمي السياسات من جهة هي المسألة الجديرة بالاهتمام . فالكثير من صانعي القرارات يشعرون بالفخر والاعتزاز عندما يتخذون قراراتهم وكأنهم هدافو كرة القدم يصيبون المرمى من خط الوسط ولا يرضون لذلك بديلاً . وليست القرارات والسياسات العامة هي التي تأتي وحدها مناقضة لنتاج البحوث ولكن بعض البحوث أيضاً تأتي نتائجها مناقضة للحكمة المتداولة والحدس العام لراسمي السياسات وصانعي القرارات ، هذا بالاضافة الى أن كثيراً من الباحثين يتخذون لغة مغايرة للغة التي يتكلمها راسمو السياسات وصانعو القرارات .

لذا نجد بعض الباحثين اليوم يدعون الى تضييق الفجوة الموجودة في منظور كل من الباحث وراسم السياسة وذلك عن طريق استخدام وسيط يشبه الى حد كبير الوسيط الاقتصادي في مجالات التجارة وإدارة الأعمال . وحبذاً لو كان هذا الوسيط من أهل الصيت والشهرة لأن الاتجاهات النفسية الحديثة تنادي بأن عملية التغير تزداد سرعة إذا كان الرواد الأوائل الذين يتقبلون التغيير من أصحاب الشهرة والمكانة الاجتماعية ويرى باحثون آخرون ان هذه الفجوة يمكن أن تضيق عن طريق الاحتكاك المباشر بين الباحثين وراسمي السياسات وذلك عن طريق

انضمام الباحثين الى صفوف السياسيين ليتشربوا بروحهم ومشاكلهم وضغوطهم مثلما يفعل الأكاديميون عندما يأخذون اجازات دراسية (Sabbatical Leave) من الجامعات لينغمسوا في ميدان الواقع الاجتماعي ويتشربوا بروحه ومشاكله ومن ثم يعودون الى الحياة الأكاديمية وهم أكثر واقعية في نظراتهم واتجاهاتهم وأكثر حساسية وشعوراً بالمشاكل الأجتماعية .

الحواشي

(١) Robert Bish, «The Assumption of Knowledge in Policy Analysis» in Philip M. Gregg (ed.) **Problems of Theory in Policy Analysis** (Lexington. Mass: D.C. Heath and Company, 1976) P.44

(٢) **المعجم الوسيط** ، الجزء الأول (الطبعة الثانية) مصر ، دار المعارف ١٩٧٢ ص ٤٠

(٣) محمد حسن يسن وابراهيم درويش ، **المشكلة الإدارية وصناعة القرار** ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٢٠٢٠ ـ ٢٠٣

(٤) Webster's **Thhird English Dictionary** P.1930

(٥) هذا هو المعنى الفلسفي للمبدأ الإحصائي المعروف بنظرية « خط الانحدار Regression Line» وهو مبدأ ينادي في جوهره بأن الأعداد المتناثرة تتجه على المدى البعيد نحو الاصطفاف في الوسط الحسابي للخط المستقيم .

(٦) تعتبر هذه الطرق البحثية فروعا من المدرسة الظاهراتية (Phenomenology) بشقيها الموضوعي (Lifeworld) والذاتي (Hermenuotics) فبينما يمثل البحث الاتنوغرافي محاولة التوفيق بين الموضوعي والذاتي باتباع ما يسمى بملاحظات المشاركة (Participant Observation) نجد أن البحث الاتنوميتولوجي يمثل محاولة التوفيق بين شقي الفكر القبلي Apriori والاستبطاني (introspection) ، وبذلك يكون البحث الاتنوغرافي أقرب إلى المدرسة الظاهرانية الموضوعية في حين يقرب البحث الاتنوميتولوجي إلى المدرسة الظاهرانية الذاتية .

(٧) James Coleman, «Problems of Conceptalization and Measurement in Studying Policy Impacts in Kenneth Dolbeare (ed) **Public Policy Evaluation,** Beverly Hills: Sage Publications, 1975, P.21

٨ - Toni Tripodi et — al **Differential Program Evaluation,** TASCA, Illinios, F.E. Peacock Publishers, Inc. 1978, P.

٩ - Joseph Wholey, et al **Federal Evaluation Policy** (Washington, D.C., The Urban Institute), 1976 P.46

١٠ - Edward Mc Dill, et al **Strategies for Success in Compensatory Education** (Baltimore: The John Hopbine Press), 1969 P.5.

١١ - Marcus Alexis and Charles Wilson, Organiz ational **Decision - Making,** Englewood Cliffs — Bentic - Hall, Inc., 1967 P.149.

١٢- John Rehfus, **Public Adminstration as Political Process,** New York: Charles Seriboner's Sons, 1973 p.161

١٣- Herbert A. Simon, **Adminstrative Behavior** New York — Mac Millan Company (2nd ED.) 1965 p.6

١٤- David Braybrooke and Charles Lindblom, **A Strategy of Decision** (New York: The Free Press, 1970

١٥- Carol Weiss **Using Social Research in Public Policy making** (Lexington D.C. Heath and Company 1977 p.13

١٦- 1.N Bernslein and Howard Freeman, **Academic and Entrepreneural Research** (New York: Russell Sage Foundation, 1975)

١٧- Sabbatical Leave

Impact of Research on Educational Policies and Decisions

M. Bakri

This study investigates the claim that the impact of educational research on educational policy decisions is minimal. A central thesis of the study denounces such a claim as not adequately justified. Investigating the variables involved in the claim the author spells out the confounded assumptions and shows that research does affect policy decisions. Though educational research has an impact on educational policy decisions, the direction and the magnitude of the impact is determined by the informational needs of policy-makers and the particular style of decision-making they follow.

The moral of the study is that the impact of research should be seen as a reformulation of policy and as providing a sensitizing effect on policy-markers, rather than providing formidable solutions to policy problems.

Factors detracting from a greater impact of research on policy--decisions are embedded in a gap created by differing perspectives of researchers and policy-makers. A better quality of future educational policy decisions and like wise a greater impact of research on such decisions, rests on the phenomenon of a widening perspective, or the use of multiple perspectives.